



السيد الأستاذ / مدير مديرية التموين و التجارة الداخلية

تحية طيبة وبعد،،،

أتشرف بأن أرسل لسيادتكم رفق هذا صورة القرار الوزاري

رقم (٩٥) لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤ .

يرجى تفضل سيادتكم بالإحاطة والتكرم بالتنبيه باتخاذ اللازم

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية و الاحترام،،،

" ا. / عاطف سعد عويضة "

المشرف على قطاع مكتب الوزير



## قرار

### وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم (٩٥) لسنة ٢٠٢٣

في شأن القواعد المنظمة لتداول الجهات غير الواردة  
بالقرار الوزاري رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ للمواد البترولية

صادر في ١٤/٦/٢٠٢٣

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بالخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح  
وتعديلاته؛  
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والمقاييس والكيل؛  
وعلى قرار وزير التضامن والعدالة الاجتماعية رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ بشأن القواعد المنظمة  
لتداول المواد البترولية وتنظيم استخدام غاز البوتاجاز؛  
وعلى اللائحة الاسترشادية ببعض التدابير لمخالفات القواعد المنظمة لتداول المواد  
البترولية الصادر بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٦ لسنة ٢٠١٣؛  
وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١٧ في شأن القواعد المنظمة  
لتداول وتنظيم استخدام اسطوانات البوتاجاز؛  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا.

## قرار

### المادة الأولى

تلتزم جميع الأنشطة سواء كانت صناعية أو سياحية أو النقل أو غيرها والتي تستخدم  
المواد البترولية في نشاطها والمتعاقدة مع إحدى شركات تسويق المواد البترولية  
بإمساك سجل (٢١ بترول) وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار وتلتزم برصد وتدوين  
كميات المواد البترولية الواردة إليها والمنصرفة والرصيد بذلك السجل.  
وتلتزم جميع الأنشطة المشار إليها بإخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية  
المختصة ببيان عن كميات المواد البترولية الواردة إليها والمنصرفة والرصيد المتبقي  
عن الشهر السابق خلال خمسة عشر يوماً من الشهر التالي وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار.

### (المادة الثانية)

يكون لجميع الجهات الرقابية المنوط بها الرقابة على تداول المواد البترولية التفتيش  
والرقابة على جميع الأنشطة المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار، ويحظر على هذه



الأنشطة منع مأموري الضبط القضائي والجهات الرقابية أو عدم تمكينهم من أداء أعمالهم أو تعطيلها أو التعدي عليهم.

(المادة الثالثة)

يحظر على محطات خدمة وتموين السيارات تعطيل منظومة القياس الآلي لأرصدة الخزانات (ATG).

(المادة الرابعة)

يحظر على كل من وكلاء ومديري الفروع ومتعهدي التوزيع ونقل المواد البترولية ومحطات خدمة وتموين السيارات وجميع الأنشطة المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار تجميع المواد البترولية في غير الأحوال المصرح بها.

(المادة الخامسة)

تلتزم جميع محطات خدمة وتموين السيارات وكافة الأنشطة الأخرى بتسجيل القراءة اليومية للعدادات السرية الخاصة بالظلمبات بسجل (٢١ بترول) في بدايته كل يوم ونهايته.

(المادة السادسة)

حال قيام الأنشطة غير المرخص لها بتداول المواد البترولية بتجميع كميات منها يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها ومصادرة الكمية لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول ويتم تعليقها على رصيد إحدى محطات خدمة وتموين السيارات على أن يتم تسوية ثمنها لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول.

(المادة السابعة)

يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.

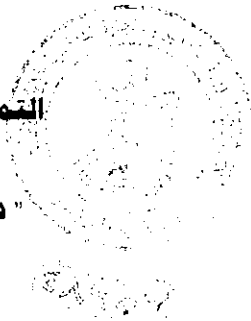
(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره، وينفى كل حكم يخالف أحكامه.

وزير

التموين والتجارة الداخلية

د/ علي المصليحي  
٢٠٢٢/٦/١٤



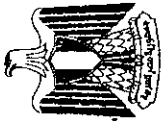


( نموذج رقم ٢١ - ٢٠٠٧ )

بيان مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية والنيوتاجاز  
والواردة والمنصرفة بتاريخ / / م ٢٠٠٧

ملاحظات	المنصرفة		الوارد										
	بوتاجاز الاسطوانه كجم ١٢٠٥	بوتاجاز الاسطوانه كجم ٢٥	زيوت معدنية بالطن	مازوت بالتر	دولاب بالتر	سولار بالتر	كروسين بالتر	بنزين بالتر	مازوت بالتر	دولاب بالتر	سولار بالتر	كروسين بالتر	بنزين بالتر
الجهة الوارده منها او جهة التوزيع													
رقم وتاريخ الفاتوره													
مجموع الوارد													
مجموع المنصرف													
الرصيد													
الرصيد الفعلي بنهاية اليوم													
الحجز او الزيادة													

اسم الوكيل او المتعهد .....  
الشركة او الجمعية التي يتعامل معها .....  
الجهة .....



بيان	1		2		3		4		5		6		7		8		9		10		11		12	
	طلمية 1		طلمية 2		طلمية 3		طلمية 1		طلمية 2		طلمية 3		طلمية 1		طلمية 2		طلمية 3		طلمية 1		طلمية 2		طلمية 3	
	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2
اجري																								
بنزين ٩٥																								
٩٥ بنزين																								
٩٢ بنزين																								
٨٠ بنزين																								
السولار																								
.....																								

بيان تسجيل القراءه للعدادات السريه بتاريخ / / م ٢٠٠٧



## نموذج إخطار

ببيان مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية والبوتاجاز

الواردة والمنصرفة عن شهر ..... عام ٢٠٠٠ م

مقدم لمديرية التّمين والتّجارة الداخليّة بمحافظة..... إدارة.....

اسم شركة البترول التابع لها:

اسم صاحب النشاط:

المدير المسئول:

العنوان:

رقم التليفون:

ملاحظات	رصيد آخر المدة	الرصيد المتبقي	المنصرف خلال الشهر	الوارد خلال الشهر	رصيد أول المدة	البيان
						بنزين باللتر
						كيروسين باللتر
						سولار باللتر
						ديزل باللتر
						مازوت باللتر
						زيوت معدنية بالطن
					١٢,٥ كجم	بوتاجاز الأسطوانة
					٢٥ كجم	

توقيع صاحب النشاط (المدير المسئول)

خاتم المحطة

رقم الوارد: .....

تاريخ الوارد: ...../...../.....

شماره قلمرو: ۳۶۱۱  
شماره ثبت: ۱۱۱۱۱۱۱۱  
شماره ثبت: ۱۱۱۱۱۱۱۱

شماره ثبت: ۱۱۱۱۱۱۱۱

شماره ثبت: ۱۱۱۱۱۱۱۱

شماره ثبت: ۱۱۱۱۱۱۱۱

شماره ثبت: ۱۱۱۱۱۱۱۱

شماره ثبت: ۱۱۱۱۱۱۱۱





## قرار

### وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم (٩٦) لسنة ٢٠٢٣

بشأن بعض التدابير التي يتم توقيعها حال مخالفة

القواعد المنظمة لتداول المواد البترولية

صادر في ١٤/٦/٢٠٢٣

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح  
وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والمقاييس والكيل؛  
وعلى قرار وزير التضامن والعدالة الاجتماعية رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ بشأن القواعد المنظمة  
لتداول المواد البترولية وتنظيم استخدام غاز البوتاجاز؛

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٦ لسنة ٢٠١٢ بإصدار لائحة استرشادية  
ببعض التدابير لمخالفات القواعد المنظمة لتداول المواد البترولية؛  
وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١٧ في شأن القواعد المنظمة  
لتداول وتنظيم استخدام اسطوانات البوتاجاز؛  
وعلى موافقة اللجنة العليا للتموين.

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢٣ في شأن القواعد المنظمة  
لتداول الجهات غير الواردة بالقرار الوزاري رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ للمواد البترولية؛  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا.

## قرر

### المادة الأولى

مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية والتأديبية يتم اتخاذ التدابير التالية حالة  
ارتكاب أي من المخالفات التالية للقواعد المنظمة لتداول المواد البترولية؛

أولاً: بيع المواد البترولية المدعمة بأزيد من السعر الرسمي المقرر لها:

- يحصل قيمة الفرق بين تكلفتها استيراد المنتج والسعر المحلي عن إجمالي مبيعات  
اليوم مع إيقاف شحن المواد البترولية للجهة المخالفة لمدة أسبوع.



وفي حالة تكرار المخالفة خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يحصل مثلي قيمة الفرق بين تكلفة استيراد المنتج والسعر المحلي عن إجمالي مبيعات الشهر مع إيقاف شحن المواد البترولية لمدة شهر.

#### ثانياً: التصرف في جزء أو كل كمية المواد البترولية المنصرفة:

- يحصل قيمة فروق الأسعار المستحقة عن الكمية المتصرف فيها لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول ويتم إيقاف شحن المواد البترولية للمحطة لمدة أسبوعين. وفي حالة تكرار المخالفة خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يحصل مثلي قيمة فروق الأسعار المستحقة ويتم إيقاف الشحن لمدة ثلاثة أشهر والإنذار بإلغاء الترخيص.

وفي حال تكرار المخالفة للمرة الثانية خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يتم إلغاء الترخيص نهائياً مع تحصيل فروق الأسعار المستحقة عن الكمية المتصرف فيها.

#### ثالثاً: تجميع كميات من المواد البترولية في غير الأحوال المصرح بها:

- يتم ضبط الكمية التي تم تجميعها وتعليقها على رصيد المخالف وسداد ثمنها لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول.

وفي حالة تكرار المخالفة خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يتم ضبط الكمية التي تم تجميعها وتعليقها على رصيد المخالف وسداد ثمنها لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول ويتم إيقاف الشحن لمدة شهر والإنذار بإلغاء الترخيص.

وفي حال تكرار المخالفة للمرة الثانية خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يتم إلغاء الترخيص نهائياً مع تحصيل قيمة المواد البترولية المجمعة لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول.

#### رابعاً: التوصل بدون وجه حق إلى الحصول على حصة من المواد البترولية بناء على تقديم

معلومات أو وثائق غير صحيحة أو بعد زوال السبب الذي قام بناء عليه حصوله عليها:

- يحصل قيمة هذه الكميات لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول وإلغاء الحصة.

خامساً: تفرغ مقاليد نقل المواد البترولية شحنه لغير الجهة المخصصة لها دون اتخاذ

#### الإجراءات المقررة في هذا الشأن:

- يحصل قيمة الشحنات بالسعر العالمي للمنتج وللهيئة المصرية العامة للبترول إيقاف المخالف فوراً لمدة أسبوع.

وفي حالة تكرار المخالفة خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يحصل قيمة الشحنات بالسعر العالمي للمنتج وللهيئة المصرية العامة للبترول إلغاء الترخيص.





### سادساً: في حال ارتكاب أيًا من المخالفات الآتية:

١. تعطيل منظومة القياس الآلي لأرصدة الخزانات (ATG) عمداً وبدون وجود عطل فني.
٢. خلط المواد البترولية أو تغيير مواصفاتها أو حيازتها بهذا القصد.
٣. منع مأموري الضبط القضائي أو عدم تمكينهم من أداء أعمالهم أو تعطيلهم أو التعدي عليهم.
٤. عدم إمساك سجل (٢١ بترول) وسجل التفتيش أو عدم الاحتفاظ بالإخطارات الشهرية أو الكشط أو التلاعب في البيانات المدونة بأي منها.

### يتم اتخاذ الآتي:

- إيقاف الشحن لمدة شهر والإنذار بإلغاء الترخيص.
- وفي حال تكرار المخالفة خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يتم إلغاء الترخيص نهائياً.

### سابعاً: في حال ارتكاب المخالفات الآتية:

- (١) التلاعب في معايرة طلبات الوقود أو عدم دفعها من الجهة المختصة بذلك.
- (٢) عدم تسجيل قراءة العدادات السرية الخاصة بطلبات الوقود بسجل (٢١ بترول).
- (٣) عدم تقديم الإخطارات الشهرية لمديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة في موعدها.
- (٤) الامتناع عن استلام شحنات المواد البترولية.
- (٥) التموين من مسدسات ضخ المواد البترولية لأي مصدر بخلاف المركبات دون وجود سند أو تصريح بذلك من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة أو الهيئة المصرية العامة للبترول.
- (٦) عدم وجود ماكينة (POS) الخاصة باستلام المواد البترولية.

### يتم اتخاذ الآتي:

- إيقاف شحن المواد البترولية لمدة أسبوع.
- وفي حال تكرار المخالفة خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة الأولى يتم إيقاف شحن المواد البترولية المقررة لمدة أسبوعين والإنذار بإلغاء الترخيص.

### (المادة الثانية)

يلتزم مأمورو الضبط القضائي فور تحرير محضر بإثبات الجرائم التي تقع بإخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة برقم المحضر وتاريخه، ونوع المخالفة،



وبيانات المخالف، وصورة من المحضر، ويتم إمساك سجل بكل مديرية لتسجيل تلك البيانات.

وتلتزم مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بإخطار الهيئة المصرية العامة للبتروول لتنفيذ التدابير المقررة.

#### (المادة الثالثة)

يتم تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار بمعرفة مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للبتروول مع إخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية بذلك.

#### (المادة الرابعة)

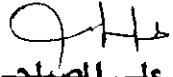
يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار.

#### (المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير

التموين والتجارة الداخلية

  
د/ علي المصيلحي  
٥٤٢ / ٦١١٤